

المجال الاقتصادي

تحتل الجزائر المركز الثالث في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا فيما يخص المجال الاقتصادي الذي يُعتبر القوة الدافعة للمغرب العربي و تُعد أحد الدول القليلة التي نجحت في الحد من الفقر بنسبة 20 في المائة خلال العقدين الماضيين. و قد اتخذت الحكومة الجزائرية في هذا الشأن تدابير هامة لتحسين معيشة الجزائريين.

شرعت الجزائر منذ استقلالها في عام 1962 في مشاريع اقتصادية كبرى لبناء قاعدة صناعية كثيفة.

شَهد الاقتصاد الجزائري اضطرابات عديدة بالرغم من الإنجازات الكبيرة مثل الطرق و المترو و الطرق السيارة و الجامعات و المصانع. ففي ثمانينيات القرن العشرين واجه تحديات كبيرة كآزمة النفط في عام 1986 التي ضربت بقوة الاقتصاد الجزائري حيث شهدنا فترات خطط مكافحة نقص الغذاء و تحقيق الاستقرار.

ثم شرعت الجزائر في أوائل التسعينات في إجراء إصلاحات هيكلية بُغية التوجه إلى اقتصاد السوق.

و منذ ذلك الحين تواصل الجزائر تحسين اقتصادها من أجل تطوير نسيج صناعي واقتصاد قادر على خلق ثروة في البلاد لمواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كبيرا على المحروقات و على سعر النفط و الغاز الطبيعي على الصعيد العالمي. و تشكل إيرادات النفط المصدر الرئيسي للدخل بالعملة الأجنبية للبلد.

إلا أن مجال الأعمال التجارية في الجزائر يشهد تحسنا مستمرا. كما تُسجل عدة شركات نموا قويا يجعل من البلاد مقصدا للاستثمار الأجنبي.

وقد أصبح منح الجنسية للشركات التجارية أمرا في غاية الصعوبة في الوقت الراهن لأن معظمها تمارس أنشطتها في مختلف أنحاء العالم حيث يحتفظ المستثمرون الأجانب برأسمالهم.

غير أن الشركات الوطنية تواصل ازدهارها رغم الصعوبات والقيود التي تواجه البعض منها.

<p>الاقتصاد المخطط: اتسمت هذه الفترة أساسا بتأميم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الجزائري لاسيما قطاع المناجم و المحروقات و بإنشاء شركات عمومية وإتمام إنشاء مؤسسات عمومية.</p>	<p>1978- 1962</p>
<p>إعادة الهيكلة: بدأت إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري عام 1980 عقب أزمة النفط في عام 1986 التي تمثلت في انخفاض أسعار النفط مُسببة بذلك أزمة اقتصادية في الجزائر اسفرت عن ابراز اقتصاد جزائري مختل هيكليا.</p>	<p>1987 - 1979</p>
<p>الخصخصة: انعكس انخفاض أسعار النفط و المحروقات في منتصف عام 1985 سلبيا من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية على الصعيد الوطني. وكانت عواقب هذه الأزمة سببا في أن تطلب السلطات العمومية مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الدين الخارجي الذي كان مشروطا بإصلاحات اقتصادية كان من الواجب أن تقوم بها الجزائر . وأثناء هذه الفترة غطت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة 80 % من الدين الذي كان على عاتقها. و تدهور الوضع المالي للمؤسسات العمومية إلى حد كبير. فشرعت الحكومة ابتداء من عام 1993 في عملية الخصخصة وإصلاحات اقتصادية لتحرير اقتصاد البلاد.</p>	<p>1993 - 1988</p>
<p>الانتقال إلى اقتصاد السوق: تمّ الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق في عام 1994 من خلال خصخصة المؤسسات العمومية و تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية وحرية الأسعار وإعادة جدولة الديون الخارجية. لكن خلال فترة إرساء اقتصاد السوق كانت الصناعة في الجزائر لا تزال تعاني الركود فكانت تمثل سوى 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في حين كان يمثل قطاع الخدمات والتجارة 83 % من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت صادرات المحروقات تمثل حوالي 95 في المائة من الإيرادات الخارجية و 60 في المائة تقريبا من ميزانية الجزائر.</p>	<p>2015- 1994</p>
<p>أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع كبير في الجباية النفطية منذ صيف عام 2014 مسببا عجزا في ميزانية الدولة. وقد أدى العجز في الميزانية التجارية و عدم القدرة على تخفيض الواردات إلى انخفاض احتياطات العملة الصعبة من 114 مليار دولار في عام 2014 إلى حوالي 62 مليار دولار في نهاية عام 2019. تركز الجزائر في سياستها الاقتصادية جهودها لتعزيز النسيج الصناعي وتنويع اقتصادها و ذلك باتخاذ تدابير محفزة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و المؤسسات التابعة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.</p>	<p>2019 - 2015</p>

و هذا ما نشره مكتب الخدمات الاستشارية
Consulting Oxford Business Group (OGB)
في تقريره عن الجزائر لعام 2017.
تواصل الجزائر الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتوفير بيئة
أعمال تتسم بالشفافية في المنافسة والقدرة التنافسية.

الاستثمار:

تعزز الإيرادات المحققة من تصدير المحروقات الاستثمار العمومي.
تعزز الحكومة تكثيف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز عملية
إرساء الديمقراطية وتحسين ظروف معيشة المواطن.

تم تخصيص 40 % (286مليار دولار أمريكي) من المبلغ الإجمالي لاستثمارات
المخطط الخماسي للفترة الممتدة بين 2010-2014 للتنمية الاجتماعية
للمواطنين.

أما المخطط الخماسي للفترة 2015- 2020 (262 بليون دولار) فكان يهدف إلى
متابعة إنجاز جميع برامج تطوير الهياكل الأساسية الاجتماعية و الاقتصادية التي
يجري تنفيذها.

غير أن انخفاض أسعار النفط أثر تأثيرا كبيرا على مجال الاستثمار مسببا تأجيل
عدد من المشاريع.

وقد اعتمدت الحكومة منذ عام 2016 مخطط للنمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين
2016-2030 التي تستند أساسا إلى مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

البطالة:

وتشير إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء إلى أن معدل البطالة في الجزائر بلغ
11.4 في المائة في مايو 2019 مقارنة مع معدل البطالة الذي بلغ 11.7% في
المائة في سبتمبر 2018 أي انخفاض بمقدار 0.3 نقطة مئوية.

فقد العديد من المواطنين وظائفهم إثر وباء كورونا حيث بلغ معدل البطالة في
الجزائر 14 في المائة في عام 2020.

وقد انخفض معدل البطالة بين الرجال من 9.9 في المائة في سبتمبر 2018 إلى
9.1 في المائة في مايو 2019.

غير أن معدل البطالة بين النساء ارتفع خلال الفترة نفسها من 19.4 في المائة
إلى 20.4 في المائة فمعدلات البطالة تتباين بشكل كبير حسب الفئة العمرية
ومستوى التعليم بوجه خاص.

وفئة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 هم أكثر تضررا من البطالة بمعدل 26,9 في المائة في مايو 2019 مقارنة بنسبة 29,1 في المائة في سبتمبر 2018 والتي سجلت انخفاضا بمقدار 2,2 نقطة مئوية. تساهم أنظمة دعم تشغيل الشباب التي تتخذها الحكومة في التخفيف من حدة المشكل غير أنه يتعين اتخاذ المزيد من التدابير لتوفير فرص عمل لهذه الفئة. يُعتبر تعميم التعليم وتوسيع نطاق التكوين و التعليم العالي من الأولويات الوطنية.

التمويل والعملية:

شرعت الحكومة منذ أزمة أسعار النفط في عام 1986 في تحرير القطاع البنكي من خلال إنشاء العديد من البنوك الخاصة. يحكم بنك الجزائر الأنشطة النقدية والمصرفية التي تضطلع بها الحكومة.

بذلت الحكومة بمساعدة ودعم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي جهود كبيرة لتحسين الأوضاع المالية التي أسفرت عن تخفيض الديون الخارجية بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين. وبفضل ارتفاع أسعار النفط ، شهدت احتياطات العملة الصعبة ارتفاعا كبيرا من 5 بليون دولار في عام 1999 إلى ما يزيد على 110 بلايين دولار في عام 2007 و تجاوزت 200مليار في 2012.

ولكن ما إن بدأت احتياطات العملة الصعبة في التقلص بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى 105 مليار دولار في يوليو 2017 ثم إلى 72 مليار دولار في إبريل 2019 ثم 62 بليون دولار في نهاية عام 2019.

إن الدينار الجزائري هو العملة النقدية المتداولة في البلاد منذ 1 أبريل 1964 . بدأت قيمة الدينار في الانخفاض منذ عام 1994 حيث تم تخفيضه بأكثر من 40% في عام 1994 واستمرت قيمته في الانخفاض حتى وقتنا الراهن.

الديون الخارجية:

قررت الحكومة بتسديد الديون الخارجية مسبقا و ذلك في إطار عملية تسوية الوضع المالي. فشرعت في عملية تفاوضية أسفرت عن توقيع اتفاقات مع بلدان عدة منها بولندا والبرتغال وتركيا وسلوفينيا والمملكة العربية السعودية والهند. كما أبرمت اتفاقات مع دائنين حكوميين مثل نادي باريس ونادي لندن.

وقد انخفض الدين الخارجي الذي كان يتجاوز 33 بليون دولار في عام 1996 إلى حوالي 4.4 بليون دولار في عام 2007.

صنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقرير خاص عن الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا في عام 2012 الجزائر ضمن 20 دولة ذات مديونية ضئيلة في منطقة مينا.

ويشير صندوق النقد الدولي في نفس التقرير إلى أن الدين الخارجي للجزائر لا يتجاوز 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 مقارنة بـ 2,8 في المائة في عام 2011. و في الوقت الراهن لا يتجاوز الدين الخارجي للجزائر 1.79 بليون دولار أي ما يعادل 1.06 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية:

اختارت الجزائر تحرير اقتصادها لكي تصبح جزءا من الاقتصاد العالمي فالتزمت بإجراء إصلاحات اقتصادية في سياق اتفاقات تجارية دولية. وقد تم تحرير التجارة الخارجية منذ عام 1994 بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورفع كل الحواجز غير الجمركية و تبسيط التعريفات الجمركية و ما إلى ذلك.

تشكل صادرات المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية. وقد بلغت الصادرات خارج المحروقات نحو 2.6 بليون دولار في عام 2019 منها:

- 1.95 مليار دولار من المنتجات نصف النهائية.
- 408 مليون دولار أمريكي من المواد الغذائية.
- 83 مليون دولار من السلع الصناعية.
- 96 مليون دولار أمريكي من المنتجات الأولية.
- 36.5 مليون دولار من السلع الاستهلاكية غير الغذائية.
- 250 000 دولار من المنتجات الزراعية.

ولا تزال الصادرات غير النفطية مهمشة مقارنة بمجموع الصادرات لأن الميزانية التجارية الجزائر تظل مرهونة بإرادات صادرات المحروقات.

كانت أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للجزائر في عام 2019 حيث حققت معها أكثر من نصف تجارتها الخارجية حيث قدرت صادرات أوروبا نحو الجزائر بـ 69.63% و الواردات بـ 53.40 في المائة.

ظلت فرنسا الزبون الأول للجزائر في عام 2019 (5,05 مليار دولار) مع إيطاليا (4.62 مليار) وإسبانيا (3.99 مليار) والمملكة المتحدة (2.29 مليار) وتركيا (2.24 مليار).

أما الصين فكانت أكبر مورد لها (7.65 بلايين دولار) أمام فرنسا (4.27 بلايين دولار) وإيطاليا (3.41) وإسبانيا (2.93) وألمانيا (2.83 مليار دولار). مثل أولى الزبائن الخمس 50.85 في المائة من الصادرات الجزائرية في عام 2019.

السوق الوطنية:

لا تزال السوق الموازية أو غير الرسمية ظاهرة تزيد من صعوبة استقرار الاقتصاد الجزائري حيث قدر الخبراء حصة هذا القطاع غير الرسمي بقيمة 600 بليون دولار دينار في أوائل عقد 2010 أي 17 في المائة من مجموع صافي الدخل الأولي للأسر الجزائرية.

ومع ذلك بلغت قيمة الدينير التي تتدفق عبر خطوط غير رسمية نحو 5000 بليون دينار في نهاية عام 2019 ممثلة 30 في المائة من الكتلة النقدية الإجمالية في الجزائر على الرغم من التدابير المتخذة لوقف هذه الظاهرة.

التجارة الإلكترونية:

تبلغ قيمة سوق التجارة الإلكترونية في الجزائر نحو 5 مليار دولار حسب تقديرات الخبراء.

دخل قانون التجارة الإلكترونية رقم 05-18 المتضمن تحديد القواعد العامة للتجارة الإلكترونية للسلع و الخدمات على الإنترنت حيز التنفيذ في 7 يونيو 2018.

المصادر:

الديوان الوطني للإحصاء
وزارة الصناعة